جامعة تشرين

جامعة سمنان

ردمد: 2008-9023

دراسات في اللغةالعربية وآدابها

٦

قضايا المكان بين الذاكرة والرؤيا في شعر (بديع صقور)

الدكتور يوسف حامد جابر

صورة الفرس في العقد الفريد

الدكتور جعفر دلشاد، مريم جلائي

مفهوم الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري

الدكتور سامي عوض

فنّ المُلمَّع: حلقة الوصل بين الشعرين العربي والفارسي

الدكتور علي أصغر قَهْرماني مقبِل

جماليّات الإغراب بين الإبداع والتلقّي في النقد العربيّ القديم

الدكتور ناصيف محمّد ناصيف

أشكال التناص الديني في شعر خليل حاوي

الدكتور علي نجفي ايوكي، فاطمه يگانه

شروط عمل اسم الفاعل في العربية(دراسة تطبيقية على الربع الأول من القرآن الكريم)

الدكتور مالك يحيى

مجلّة فصليّة محكّمة تصدر عن جامعتي:

سمنان ــ إيران **تشرين ــ سورية**

السنة الثانية، العدد السادس، صيف ١٣٩٠هـ.ش /٢٠١١م

شروط عمل اسم الفاعل في العربية،

دراسة تطبيقية على الربع الأول من القرآن الكريم

الدكتور مالك يحيا*

الملخص

هذه دراسة تطبيقية تتناول دراسة اسم الفاعل في العربية من خلال الربع الأول من القرآن الكريم، وقد أبرزت الأسس التي انطلق منها العلماء، وبنوا عليها أحكامهم، كاشتراط المجاراة اللفظية والمعنوية مجرى الفعل المضارع أو كلتيهما معاً، وبينت تباين آرائهم في ذلك، والصور التي يكون فيها عاملاً، والتي لايكون.

وتوصلت إلى أن اسم الفاعل في اللغة العربية يترع إلى الإضافة في المستوى النحوي ليحقق نشاطاً اسمياً في بنيته يطابق ما تدل عليه من ثبوت صفة الفاعل، بصرف النظر عن الزمن الذي يشير إليه سياقه، وهو ما يفسر عليه مجيئه مضافاً.

ومن الملحوظ أنه لا تشابه بينهما لفظاً ولا معنى فهما مختلفان وضعاً، وكل ما بينهما من تشابه قائم على العمل، والعمل تسببه رائحة الفعل لا معنى الفعل، وهو ما يعني أن المجاراة اللفظية والمعنوية لا جدوى منها، ولا مسوغ ــ إذن ــ لحمل اسم الفاعل على الفعل المضارع.

كلمات مفتاحية: اسم الفاعل، القرآن الكريم، اللغة العربية.

المقدمة:

إن مسألة عمل اسم الفاعل من المسائل المختلف فيها بين النحاة، وقد وضعوا أساساً ينطلقون منه ويبنون عليه بقية الأحكام الفرعية، وهذا الأساس هو المجاراة اللفظية والمعنوية، بمعنى حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع في اللفظ، وفي المعنى، غير أن هناك من النحاة من ركز على المجاراة اللفظية، ومنهم من ركز على المجاراة المعنوية مما أدى إلى ظهور خلاف في الفروع.

---

* أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة تشرين في سوريا.

تاريخ الوصول: ١٣٨٩/١٠/٥هـ.ش تاريخ القبول: ١٣٩٠/٢/٢٠هـ.ش

ويعد سيبويه على رأس من أجروا اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع لفظاً ومعنى، وأنزلوه منزلته يقول: " هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مَجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعُلُ كان نكرةً منوناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً، فمعناه وعمله مثلُ: هذا يضربُ زيداً غدا. فإذا حدّثت عن فعلٍ في حين وقوعه غيرِ منقطعٍ كان كذلك، وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ اللهِ الساعةَ، فمعناه وعمله مثلُ: هذا يضرِب زيداً الساعةَ " [١].

يقصد بالمعنى في هذا النص زمن المضارعة، الذي هو الحال أو الاستقبال، ويقصد بالعمل نصب المفعول به، كما يفهم من النص أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع إذا كان نكرة ومنوناً، فإذا عمل اكتسب الزمن الصرفي لصيغة المضارع، وهو إما الحال وإما الاستقبال، وشرط التنكير يقرب اسم الفاعل من الفعلية، ويبعده عن الاسمية، أي يجعله فعلاً، أما التنوين فهو يقربه من الاسمية لأن التنوين من لوازم الأسماء دون الأفعال، " وأما الدلالة الزمنية فتقربه من المضارع من دون الماضي والأمر" [٢].

والعمل بهذه الشروط هو الكثير الغالب في لغة العرب، يقول الفراء: " وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل " [٣].

وسار النحاة على نهج سيبويه في حمل اسم الفاعل على المضارع لفظاً ومعنى وعملاً [٤].

فعمل اسم الفاعل ــ إذن ــ مبني على أساس وهو المضارعة اللفظية والمعنوية، فإذا بطلت هذه المضارعة بطل كثير من الفروع التي بنيت على هذا الأساس؛ لأن العلة ــ كما يقول الأصوليون ــ تدور مع المعلول وجوداً وعدماً [٥].

ولا يعني الحمل هنا المطابقة بين اسم الفاعل والفعل المضارع، كما زعم النحاة، فالمادتان اللغويتان مختلفتان، فهما ــ وإن كانتا متطابقتين من حيث العمل، وهو جوهر النظر النحوي القديم ــ

---

[١] سيبويه، *الكتاب*، ١٦٤/١ .

[٢] - المطلبي، *مالك، الزمن واللغة*، ص١٤٦-١٤٧.

[٣] - الفراء، *معاني القرآن*، ٢٠٢/٢.

[٤] - ينظر: المبرد، *المقتضب*، ١١٣/٢، ١١٨-١١٩.

[٥] - العبادي، الإمام أحمد بن قاس، ص٣١.

مختلفان بما يسمى المميز الحدثي، فهو التجدد بالنسبة إلى الفعل والثبوت على طريق الصفة بالنسبة إلى صيغة (فاعل) [١].

وقد نبه سيبويه ـــ وهو صاحب المضارعة اللفظية والمعنى والعمل ـــ إلى هذا الاختلاف، يقول: " ويتبين لك أنها [٢] ليست بأسماءٍ أنك لو وضعتها مواضعَ الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت إنْ يَضْرِبَ يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً ؟!، إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعها في المعنى " [٣].

ومنه يمكننا القول: إذا ما كان اسم الفاعل والفعل المضارع مختلفين وضعاً، فلا مسوغ لحمل الأول على الثاني؛ لأنه لا يشبهه لفظاً ولا معنى، وكل ما بينهما من مشابهة قائمٌ على العمل، والعمل تسببه رائحة الفعل لا معنى الفعل، فلا معنى للقول ـــ إذن ـــ بالمجاراة اللفظية والمعنوية بينهما " [٤].

ومن الأحكام القائمة على المجاراة التي وضعها النحاة، اشتراطهم في اسم الفاعل المنون المجرد من (أل) الدلالة على الحال أو الاستقبال، والاعتماد على كلام سابق من نفي، أو استفهام، أو مبتدأ، أو موصوف، أو ذي حال. والاعتماد يعني أنه لا يعمل لضعفه، يقول ابن يعيش: " إن أصل العمل هو للأفعال كما أن أصل الإعراب إنما هو للأسماء، واسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها، كما أن المضارع محمول عليه في الإعراب، وإذا علم ذلك فليعلم أن الفروع أبداً تنحط من درجات الأصول، فلما كانت أسماء الفاعلين فروعاً على الأفعال كانت أضعف منها في العمل " [٥].

وقد أدى شرط الاعتماد إلى اختلاف النحاة القائلين به، إذ منهم مَنْ اشترط الاعتماد لمطلق العمل، ومنهم من اشترطه لعمل النصب، بينما لم يشترط ذلك الأخفش، والكوفيون مطلقاً [٦].

---

[١] - ينظر: حسان، تمام، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ص٩٥.

[٢] - أي: الأفعال المضارعة.

[٣] - سيبويه، *الكتاب*، ١٤/١ .

[٤] - العبادي، الإمام أحمد بن قاسم، *رسالة في اسم الفاعل*، ص٣٨.

[٥] - ابن يعيش، *شرح المفصل*، ٧٩/٦.

[٦] - الأستراباذي، *شرح الكافية* ، ٢٠٠/٢.

وسوف يتناول البحث استعمالات اسم الفاعل العامل في الربع الأول من القرآن الكريم في ضوء آراء النحاة والمفسرين، مع ترجيح ما نظن أنه الصواب، بل جاء اسم الفاعل العامل على أوضاع مختلفة في السور موضوع الدراسة، كما يأتي:

١- مقترناً بـــ (أل).
٢- رافعاً لما بعده.
٣- ناصباً لما بعده:
أ- مفرداً.
ب- مجموعاً.
٤- مضافاً:
أ- إلى الاسم الظاهر.
ب- إلى الضمير.

١- اسم الفاعل المقترن بالألف واللام:

اتفق جمهور النحاة على أن اسم الفاعل ذا الألف واللام يعمل مطلقاً من دون قيد أو شـــرط وفي كل الأزمنة، تقول: " جاء الضاربُ زيداً أمسِ، أو الآن أو غداً، وذلـــك أن (أل) في نظـــر النحـــاة موصولة؛ بمعنى (الذي)، و(ضارب) حل محل (ضَرَبَ) إذا كان المعنى ماضياً، و(يضرب) إذا كان المعنى مراداً به الحال أو الاستقبال، فهو عندهم بمنزلة الفعل، والفعل يعمل في كل الأزمنة فكذلك ما كـــان بمنزلته " [١].

ورد هذا النمط في موضعين:

- في سورة آل عمران (١٣٤): ﴿ **الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَـــاظِمِينَ الْغَـــيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ** ﴾.
- وفي سورة النساء (١٦٢): ﴿ **وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ** ﴾.

[١] سيبويه، *الكتاب*، ١/١٨١-١٨٣.

وثمة قراءة أخرى لابن أبي إسحاق والحسن، رويت عن أبي عمر (والمقيمي الصلاةَ) بالنصب. قال أبو الفتح: " أراد المقيمين، فحذف النون تخفيفاً " [١].

فإذا نظرنا إلى اسم الفاعل في هاتين الآيتين من خلال قول سيبويه "هو الضاربُ زيداً والرّجل، لا يكون فيه إلا النصبُ؛ لأنّه عمل فيهما عمل المنوَّن، ولا يكون: هو الضاربُ عمروٍ.... " [٢].

وجدنا أن أسماء الفاعلين (الكاظمين، والمقيمين، والمؤتون) قد عمل كل منهما النصب كالمنون، وهو بدل من (الذي والفعل المضارع)، فـ (الضارب زيداً والرجل) من منظور سيبويه بمعنى (الذي يضرب زيداً والرجل)، وقياساً عليه يكون معنى (الكاظمين والعافين والمقيمين والمؤتون) الذين يكظمون الغيظ، ويعفون عن الناس، ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة.

والدلالة الزمنية مع المضارعة في نص سيبويه إما للحال، وإما للاستقبال، لكنه يوجد في الآيتين قرينة معنوية توحي بأن المعنى يصلح للأزمنة الثلاثة، فكظم الغيظ والعفو عن الناس، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، صفات يفترض ارتباطها بالإنسان ودوامها معه في مطلق الزمن، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل صفة من هذه الصفات.

وإذا أنعمنا النظر في هذه الآية: ﴿ **الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ** ﴾ نكتشف نكتة بلاغية، وأسلوب تعبير يشع في القرآن الكريم، وهو الالتفات [٣].

وله مجالات عديدة منها الصيغ، وقد تحقق في هذه الآية بتخالف بين صيغة الفعل والاسم، فكل منهما له خصوصيته في أداء المعنى [٤].

فالتعبير عن صفة الإنفاق بصيغة المضارع ثم العدول عنها إلى صيغة اسم الفاعل في التعبير عن كظم الغيظ والعفو عن الناس أمر يتطلبه السياق، ذلك أن الفعل يفيد التجدد والتغير باختلاف الأحوال والظروف. وأن الصورة المثلى لصفة الإنفاق لا تتحقق إلا بالتجدد مرة بعد مرة، وعلى عكس ذلك في

---

[١] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني،٢/٨.

[٢] سيبويه، *الكتاب*، ١/١٨٢.

[٣] الزركشي، *البرهان في علوم القرآن*، ٣/٣٢٥-٣٢٦.

[٤] الجرجاني، عبد القاهر، *دلائل الإعجاز*، ص١٣٣.

كظم الغيظ والعفو عن الناس، فهما صفتان لا تتحققان إلا بالثبات عليهما، وتعويد النفس على الصبر والتمسك بهما، وهو أمر ينافي اقتضاء التجدد، مجيء الاسم بدلاً من الفعل لخصوصية الثبات فيه.

٢- اسم الفاعل الرافع لما بعده:

ذكرنا أن اسم الفاعل يجري مجرى فعله في العمل لزوماً وتعدياً وفق شروط وضعها العلماء [١]، وقد ورد رافعاً لما بعده في أربعة مواضع:

- في سورة البقرة، في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا**﴾ [٦٩]، ﴿**وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ**﴾ [٢٨٣].
- وفي سورة النساء: ﴿ **رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا** ﴾ [٧٥].
- وفي سورة الأنعام: ﴿ **وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ** ﴾ [١٤١].

جاء معمول اسم الفاعل في هذه الأمثلة اسماً ظاهراً، وهو الأحسن ــ كما يرى العلماء ــ إذا توافرت الشروط [٢].

نكتفي بدراسة مثالين لنعرف بعض الجوانب اللغوية المحيطة باسم الفاعل وبمعموله. ففي قوله تعالى: ﴿ **إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ** ﴾ [البقرة: ٦٩]، ذكر في إعراب (لونها) وجوه [٣]، أحدها: أنه فاعل مرفوع بـ (فاقع). وثانيها: أنها مبتدأ وخبرها (فاقع). وثالثها: أنه مبتدأ وجملة (تسر الناظرين) خبر، واختار الزمخشري [٤]، وأبو حيان [٥]، والألوسي [٦] الوجه الأول، لأنه جار على نظم كلام العرب، ولا يحتاج إلى تقديم ولا تأخير، ولا إلى تأويل.

وقد جاء (فاقعٌ) بصيغة المذكر مع أنه صفة لمؤنث؛ لأنه رفع السببي وهو مذكر(أي اللون). فاللون مرتفع بـ (فاقع)، ارتفاع الفاعل و(اللون) من سببها وملتبس بها، فلم يكن فرق بين قولك:

---

[١] - ابن هشام، *شرح شذور الذهب*، ص٤٦١-٤٦٥.

[٢] - ينظر: ابن هشام، *شرح شذور الذهب*، ص٤٦١-٤٦٥.

[٣] - أبو حيان، *تفسير البحر المحيط*، ١/٢٥٢.

[٤] - الزمخشري، *الكشاف*، ١/٢٨٧.

[٥] - أبو حيان، *البحر المحيط*، ١/٢٥٢.

[٦] - الألوسي، *روح المعاني*، ١/٢٨٩.

صفراء فاقعة وصفراءٌ فاقع لونها [١]. وهذا شبيه بقولك: جاءتني امرأة حسن أبوها. واستعيض عن الفعل (فقع) باسم الفاعل (فاقع) ؛ لأن اللون من الأشياء الثابتة، التي لا تتجدد، ولهذا ناسبه الاسم بخلاف الفعل، فهو يشعر بالحدوث والتجدد [٢].

وفي قوله تعالى: ﴿ **رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا** ﴾ [٣]، نشير إلى أن النعت السببي يكون مفرداً، ويتبع منعوته في اثنين من خمسة: في واحد من التعريف والتنكير، وواحد من أوجه الإعراب؛ الرفع والنصب والجر، كما يراعى في تذكيره وتأنيثه ما بعده، فهو شبيه بالفعل مع الاسم الظاهر، حتى إن كان منعوته خلاف ذلك [٤].

والآية التي ندرسها جاءت الصفة فيها مذكراً (الظالم) والموصوف مؤنثاً (القرية)، سببه أن الصفة ذكرت مراعاة لما بعضها، فقد أسندت إلى (أهل)، وطابقت المنعوت (أي القرية) في إعرابه، فقد أسندت إلى (أهل) وطابقت المنعوت (أي القرية) في إعرابه (وهو الجر)؛ لأنها صفته كقولك: مررتُ بالرجلِ الواسعة داره، وقولك: مررت برجل حسنة عينه [٥].

فكل اسم فاعل جاء على غير من حوله، فتذكيره وتأنيثه بحسب الاسم الظاهر الذي عمل فيه [٦].

ولو أنثت الصفة فقيل: (الظالمة) لجاز، لأن الأهل يذكر ويؤنث، ولو جاءت الصفة جمعاً مذكراً سالماً (أي الظالمين أهلها)، لجاز أيضاً، وذلك على لغة (أكلوني البراغيث)[٧]. ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ [الأنبياء: ٣]. " وذكر في إعراب (الذين) ثلاثة أوجه:

---

[١] - الزمخشري، *الكشاف*، ١/٢٨٧.

[٢] - العكبري، *إملاء ما منّ به الرحمن*، ١/٤٢.

[٣] - قرأ عبد الله (أخرجنا من القرية التي كانت ظالمة) . ينظر: الفراء، *معاني القرآن*، نجاتي وآخرين، ١/٢٧٧.

[٤] - ظفر جميل أحمد، *النحو القرآني قواعد وشواهد*، ص٤٦٢ .

[٥] الفراء، *معاني القرآن*، ١/٢٧٧ .

[٦] العكبري، *إملاء ما من به الرحمن*، ١/١٨٧ .

[٧] الزمخشري، *الكشاف*، ١/٥٤٣ .

أحدها: الرفع، وفيه أربعة أوجه: أحدها أن يكون بدلاً من الواو في (أسروا). والثاني: أن يكون فاعلاً، والواو حرف للجمع، لا اسم. والثالث: أن يكون مبتدأ، والخبر (هل هذا)، والتقدير يقولون: (هل هذا). والرابع: أن يكون الخبر مبتدأ محذوف، أي (هم الذين ظلموا).

والوجه الثاني: أن يكون منصوباً على إضمار (أعني).

والثالث: أن يكون مجروراً صفة للناس" [١].

وفي هذه الآية نكتة بلاغية حسنة رأينا من الفائدة ذكرها، وهي أن كل قرية ذكرت في القرآن ينسب الظلم إليها بطريق المجاز، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ** ﴾ [النحل: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿ **وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا** ﴾ [القصص: ٥٨]، غير أن القرية المذكورة في سورة النساء، فقد نسب الظلم إلى أهلها على الحقيقة؛ لأن المراد بها مكة، و لم ينسب إليها تشريفاً لها [٢].

٣- اسم الفاعل الناصب لما بعده:

أ- المفرد:

ورد مفرداً ناصباً لما بعده في ستة مواضع:

أربعة في سورة البقرة:

- ﴿ **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً** ﴾ [البقرة: ٣٠].
- ﴿ **وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ** ﴾ [البقرة: ٧٢].
- ﴿ **إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً** ﴾ [البقرة: ١٢٤].
- ﴿ **وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ** ﴾ [البقرة: ١٤٥].

وواحد في سورة آل عمران:

---

[١] العكبري، *إملاء ما منَّ به الرحمن*، ٢/٧١ .

[٢] - الفراء، *معاني القرآن*، ١/٢٧٧ .

- ﴿ وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٥٥].

وواحد في سورة المائدة:

- ﴿ مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ﴾ [٢٨].

جاءت لفظة (قبلة) في الآية (١٤٥) من سورة البقرة مثلاً، مفعولاً به لاسم الفاعل (تابع) وقد ورد مضافاً عند بعض القراء منهم عيسى بن عمر، أي إن إعمال اسم الفاعل هنا بمعنى إضافته، وكل فصيح [١].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٢]، جاءت (ما) في الآية السابقة، مفعولاً به لاسم الفاعل (مُخْرِجٌ) الذي يدل على الحال والاستقبال، لكن يجوز صرف اسم الفاعل إلى غير الاستقبال بدلالة القرائن، فيجوز إعمال اسم الفاعل مفسراً له بالماضي، بأنه على حكاية الحال، كقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [الكهف: ١٨]، وقوله: ﴿ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [٢] [البقرة: ٧٢].

كما أن لفظة (يدي) في الآية الثامنة والعشرين من سورة المائدة معمول اسم الفاعل (باسط) الذي ورد في قراءة جناح بن حبيش بغير تنوين، أي بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله [٣].

لهذا يغلب على التنوين أن يكون علامة على الاستقبال، وإذا لم تذكر قرينة واضحة تصرفه لغير الاستقبال يعتبر التنوين قرينة عليه.

ب- المجموع:

من العلل التي أعمل بها النحاة اسم الفاعل مثنى ومجموعاً فكرة المجاراة اللفظية، أي حمله على الفعل علماً بأن الفعل لا يثنى ولا يجمع، وقبوله لعلامتي التثنية والجمع هو من باب الاتساع، وإفادة

[١] عضيمة، محمد عبد الخالق، *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، ٥٧٠/٣ .

[٢] الحلبي، السمين، *الدر المصون*، ٥٨٢/٦ .

[٣] عضيمة، محمد عبد الخالق، *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، ٥٧٠/٣ .

التعبير عن العدد[١]. فالعلامتان في الفعل تدلان على تثنية الفاعل وجمعه، وكل منهما ضمير بيّنٌ، وهما حرفان في أسماء الفاعلين، وعلامتا تثنية، وجمع فحسب.

فسيبويه يعمله مثنى وجمعاً، يقول: " إذا ثنيتَ أو جمعت فأثبت النون قلت: هذا الضاربان زيداً، وهؤلاء الضاربون الرجلَ، لا يكون فيه غير هذا؛ لأن النون ثابتة، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ** ﴾[النساء:١٦٢]"[٢].

وتبعه من جاء بعده من النحاة متقدميهم [٣]، ومتأخريهم [٤]، وبالاستناد إلى ما قاله القدماء يفهم أن كل الأحكام والشروط الخاصة باسم الفاعل المفرد تسري عليه باطراد، إذا كان مثنى أو جمعاً لمذكر أو لمؤنث بنوعيهما السالم والمكسر في العمل وعدمه، اقترن بـ (أل) أو لم يقترن " [٥].

ولم يرد في السور المدروسة مثنى ناصباً للمفعول، بينما ورد مجموعاً عاملاً للنصب في الاسم الظاهر في أربعة مواضع:

- واحد في سورة آل عمران: ﴿ **وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ** ﴾ [١٣٤].
- واثنان في سورة النساء: ﴿ **وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ** ﴾ [١٦٢].
- وواحد في سورة المائدة: ﴿ **وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ** ﴾ [٢].

فكل من (الغيظ والصلاة والزكاة والبيت) مفعول لاسم الفاعل السابق له، أي (الكاظمين والمقيمين والمؤتون وآمِّين) على الترتيب. مع الإشارة إلى أن أسماء الفاعلين عملت النصب ــ وهي مجموعة ــ من دون قيد أو شرط، فما يسري على اسم الفاعل المفرد يسري على المجموع باطراد.

٤ - اسم الفاعل المضاف:

---

[١] - سلوم، تامر، *نظرية اللغة والجمال في النقد العرب*، ص٧٠-٧١ .

[٢] - سيبويه، *الكتاب*، ١٨٣/١ .

[٣] - انظر مثلاً : *المبرد في المقتضب*، ١٤٩/٤ .

[٤] - انظر مثلاً : *ابن يعيش في شرح المفصل*، ٤٧/٦ .

[٥] -حسن، عباس، *النحو الوافي*، ٢٥٧/٣ .

الإضافة نسبة وارتباط بين شيئين ليكونا بمنزلة شيء واحد، فيكتسب الأول من الثاني ما له من صفات وخصائص كالتعريف والتخصيص، ولذلك يحذف التنوين من المضاف؛ لأنه (أي التنوين) علامة التنكير والإضافة علامة التعريف أو التخصيص، ومن ثم فالتنوين والإضافة لا يجتمعان [١]. وإذا ما كانت الإضافة تفيد التعريف، فإن المضاف يكون حكماً مجرداً من (أل) حتى لا يجتمع تعريفان، وليس في العربية اسم معرف بالإضافة أو مخصص بها، إلا وهو مجرد من (أل) [٢].

والإضافة عند النحاة قسمان:

١ - معنوية أو (محضة)، وهي الإضافة التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً.

٢ - لفظية أو (غير محضة)، وهي عكس الأولى، والقصد منها ــ في رأي العلماء ــ التخفيف وتتمثل في إضافة الوصف إلى فاعله أو مفعوله، ولا يكتسب من أي منهما تعريفاً أو تخصيصاً، ويتحقق التخفيف بحذف التنوين.

ويرى مهدي المخزومي " أن التخفيف ليس غرضاً تُرتكب الإضافة من أجله، وليس حذف التنوين تخفيفاً، ولو كان الأمر كذلك لما استعمل الوصف منوناً في حال؛ لأن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف، وما دام التنوين ثقيلاً ــ على رأي النحاة ــ فيجب حذف التنوين منها دائماً تحقيقاً للتخفيف الذي يتطلبه الاستعمال. والحق أيضاً أن هذه الأوصاف أفعال حقيقية لها معاني الأفعال، ولها دلالتها على الزمان، ولكن الزمن مدلول عليه بها زمان دائم مستمر، فإذا أريد إلى تخصيص زمان الوصف أضيف أو نوّن، فإن أضيف خلص للزمان الماضي، وإن نوّن خلص للمستقبل " [٣].

وقد ورد اسم الفاعل مضافاً إحدى وأربعين مرة، منها ما أضيف إلى الاسم الظاهر، ومنها ما أضيف إلى الضمير.

أ- المضاف إلى الاسم الظاهر:

---

[١] - المخزومي، مهدي، *في النحو العربي قواعد وتطبيق*، ص١٧٢-١٧٣ .

[٢] - *المرجع نفسه*، ص١٧٣ .

[٣] *المرجع نفسه*، ص١٧٨ .

ذهب القائلون بالمحاراة اللفظية إلى أن اسم الفاعل المجرد من (أل) والتنوين والنون التي هي عوض عن التنوين في الاسم المفرد إذا أضيف بمعنى الحال والاستقبال فهو على نية النون والتنوين، وإنما حذف استخفافاً، يقول سيبويه: " واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيء، وينجرّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عمله في الجرّ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ، لأنه اسمٌ وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل، وليس يغيّر كفّ التنوين، إذا حذفته مستخفاً، شيئاً من المعنى ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ** ﴾ [آل عمران: ١٨٥] و﴿ **إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ** ﴾ [القمر: ٢٧]، و﴿ **وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ** ﴾ [السجدة: ١٢]، و﴿ **غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ** ﴾ [المائدة: ١]، فالمعنى معنى ﴿ **وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ** ﴾ [المائدة: ٥] " [١].

يفهم من النص السابق أن سيبويه حمّل معنى الآيات السابقة معنى الآية الأخيرة (ولا آمين البيت الحرام).

جعل حذف التنوين من أسماء الفاعلين على الاستخفاف، وهو ما يعني أن التنوين منوي بل هو أصل، يقول: " والأصل التنوين " [٢].

وقد ورد اسم الفاعل مضافاً إلى الاسم الظاهر سبعاً وعشرين مرة:

- واحدة في سورة الفاتحة: ﴿ **مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ** ﴾ [٤].
- واثنتان في سورة البقرة:

﴿ **الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ** ﴾ [٤٦].

﴿ **ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾ [١٩٦].

- وأربع في سورة آل عمران:

﴿ **رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ** ﴾ [٩].

﴿ **قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ** ﴾ [٢٦].

﴿ **كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ** ﴾ [١٨٥].

---

[١] - سيبويه، *الكتاب*، ١/١٦٥-١٦٦ .

[٢] - *المصدر نفسه*، ١/١٦٨ .

﴿ وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٥٥].

- وأربع في سورة النساء:

﴿ وَلا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ﴾ [٢٥].

﴿ وَلا جُنُباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ [٤٣].

﴿ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ [٩٧].

﴿ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ ﴾ [١٤٠].

- وخمس في سورة المائدة:

﴿ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ [١].

﴿ وَلا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾ [٥].

﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ ﴾ [٧٣].

﴿ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [٩٥].

- وإحدى عشرة في سورة الأنعام:

﴿ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [١٤].

﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ [٧٣].

﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [٩٢].

﴿ وَالْمَلائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ ﴾ [٩٣].

﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾ [٩٥].

﴿ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [٩٥].

﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً ﴾ [٩٦].

﴿ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [١٠٢].

﴿ وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾ [١٢٠].

﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ ﴾ [١٣١].

ففي قوله تعالى: ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ** ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، جاء اسم الفاعل (ذائقة) من فعل متعد (ذاق)، ووقع خبراً لـ (كل)، ولفظ الذوق في القرآن الكريم كثيراً ما يستعمل في العذاب [١]، وفي (ذائقة الموت) استعارة؛ لأن حقيقة الذوق ما يكون بحاسة اللسان [٢].

يرى الزجاج أن (ذائقة) في الآية ليست مضافة إلى الموت ؛ لأنها إن أضيفت صارت معرفة، ومن ثم لا يمكن أن تقع خبراً عن (كل)؛ لأنه لا يأتي المبتدأ نكرة والخبر معرفة [٣]، لكن المعرفة هنا مفترضة ؛ لأن إضافة اسم الفاعل من باب الإضافة غير المحضة التي تفيد الاسم تخصيصاً، لا تعريفاً.

وقال الفراء بإضافتها، ولو نونت ونصب ما بعدها أي كلمة (الموت) جاز ذلك [٤]، وهو ما يفهم منه أن اسم الفاعل إذا نون، وأُعمِل فيما بعده أو أضيف إضافة غير محضة، فهو في كلتا الحالتين دال على الحال أو الاستقبال وغالباً ما يضيفونه إذا كان بمعنى الماضي، إلا أنهم قد يعملونه وهو بمعنى الماضي، وهذا ما يقول به الكوفيون خلافاً للبصريين الذين يذهبون إلى أن اسم الفاعل إما أن يفيد الماضي ولا يكون ذلك إلا بإضافته إضافة محضة تفيد التعريف، وإما أن يفيد الحال، والاستقبال ولا يكون هذا إلا بإعماله وتنوينه أو بإضافته إضافة غير محضة لا تفيد تعريفاً [٥].

وسار القرطبي على نهج الكوفيين فقال بإضافتها أيضاً (أي إضافة ذائقة إلى الموت)، ذلك أن اسم الفاعل عنده على ضربين: بمعنى المضي وبمعنى الاستقبال، فإذا أردت الذي بمعنى المضي أضفته إضافة محضة، كقولك: هذا ضارب زيد، وقاتل بكر أمسِ، لأنه يجري مجرى الاسم الجامد وهو العلم، نحو: غلام زيد، وصاحب بكر، وإن أردت الذي بمعنى الاستقبال جاز الجر والنصب والتنوين ؛ لأنه يجري مجرى الفعل المضارع، فإن كان من لازم بقي لازماً، نحو: قائم زيد، وإن كان من متعد عُدّي ونصب به، نحو: زيد ضارب عمراً، ويضرب عمراً، كما أجاز حذف التنوين مع الإضافة للتخفيف، بمعنى أن التنوين والعمل كحذف التنوين مع الإضافة في إفادة الحال ما دامت الإضافة غير محضة [٦].

---

[١] - الأصفهاني، *المفردات في غريب القرآن*، ص١٨٢ .

[٢] - الصابوني، محمد علي، *صفوة التفاسير*، ١/٢٥٠ .

[٣] - الزجاج، *إعراب القرآن* ، ١٢/١٦٠ .

[٤] - الفراء ، *معاني القرآن* ، ٢/٢٠٢ .

[٥] - *المصدر نفسه* ، ٢/٢٠٢ .

[٦] - القرطبي ، *الجامع لأحكام القرآن* ، ٤/٢٩٧-٢٩٨ .

وقرأها اليزيدي والأعمش ويحيى وابن إسحاق على الأصل، أي بالتنوين والنصب[١]. حجتهم في ذلك أنها لم تذق الموت بعد، كما قرأها الأعمش من دون تنوين مع النصب، أي (ذائقة الموت)، وهي قراءة شاذة [٢]. ومثل هذا قول أبي الأسود:

فَأَلفَيتُهُ غَيرَ مُستَعتِبٍ وَلا ذاكِرِ اللَّهَ إلاّ قَليلاً

حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة من قرأ (قل هو الله أحد الله الصمد) بحذف التنوين من أحد [٣]، وسيبويه إنما يجوز هذا في الشعر [٤]، والمبرد يجوزه في الكلام [٥].

ولا يعني في كل ما تقدم أن نقدر في كل اسم فاعل مضاف أن تكون إضافته غير محضة فيكون عاملاً، ويدل على الحال، ولا يفيد التعريف أو تكون إضافته محضة، فيكون ملغى، ويدل على الماضي ويفيد التعريف، فكل ذلك يعود إلى القرينة والسياق [٦].

وفي قوله تعالى: ﴿ **فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً** ﴾ [الأنعام: ٩٦]، الإصباح بكسر الهمزة: مصدر أصبح يصبح إصباحاً، والأصباح بفتحها [٧]صبح كل يوم، وهو جمع صبح كفعل وأفعال [٨].

وقد قرئ (خالق وجاعل) بالنصب على المدح، وقرأ النخعي (فَلَقَ وجَعَلَ) ماضيين [٩].

---

[١] - *المصدر نفسه* ، ٢٩٧/٤ .

[٢] - عضيمة ، محمد عبد الخالق، *دراسات في أسلوب القرآن الكريم* ، ٥٧٤/٣ .

[٣] - الفراء ، *معاني القرآن* ، ٢/ ٢٠٢ .

[٤] - سيبويه ، *الكتاب* ، ١٦٩/١ .

[٥] - المبرد ، *المقتضب* ، ٣١٢/٢-٣١٤ .

[٦] - الزعبلاوي، صلاح الدين، *مع النحاة*، ص١٩٧ .

[٧] - وبها قرأ الحسن وعيسى بن عمر وأبو رجاء ، ينظر: *البحر* ، ١٨٥/٤ .

[٨] - الفراء، *معاني القرآن*، ٣٤٦/١ .

[٩] - الزمخشري، *الكشاف*، ٣٨/٢ .

و(الليل) في موضع نصب في المعنى بدليل مجيء كلمتي (الشمس والقمر) منصوبتين لما فرق بينهما بكلمة (سكنا)، فإن لم يفرق بينهما بشيء آثروا الخفض، وقد يجوز النصب إن لم يفرق بينهما دليل ذلك قول أحدهم [١]:

بينا نحنُ نطلُبُه أتانا مُعَلِّقَ شكوةٍ وزِنادَ راعِ [٢]

فنصب (زناد) على الرغم من أنها معطوفة على (شكوة) وهي مجرورة بالإضافة، غير أنها في موضع نصب في المعنى، فهو مفعول اسم الفاعل (معلق) فعندما جاء نكرة وغير منوّن أضيف إضافة محضة. يقول الفراء: " وتقول: أنت آخذ حقك وحق غيرك، فتضيف في الثاني، وقد نونت في الأول ؛ لأن المعنى في قولك: أنتَ ضارب زيداً وضارب زيد سواء، وأحسن ذلك أن تحول بينهما بشيء، كما قال امرؤ القيس:

فظَلَّ طُهاةُ اللَّحم مِن بينِ منضجٍ ضَعيفَ شواءٍ أو قَديرٍ معجَّلِ

فنصب (الضعيف) وخفض (القدير) على ما قلت لك [٣].

ويقول العكبري: " وجاعل الليل مثل فالق الإصباح في الوجهين، و(سكنا) مفعول (جاعل) إذا لم تعرفه، وإن عرفته كان منصوباً بفعل محذوف، أي جعله ساكناً... و(الشمس) منصوب بفعل محذوف أو بجاعل إذا لم تعرفه، وقرئ في الشاذ بالجر عطفاً على الإصباح، أو على الليل و(حسبانا)... وانتصابه كانتصاب (سكنا) " [٤].

ويفهم من كلامه أن (التعريف) عنده الإضافة الحقيقة، ومن ثم يكون اسم الفاعل (جاعل) بمعنى المضي، فلا يعمل على مذهب البصريين وهو ما دعاه إلى القول بتقدير فعل محذوف، هو الناصب

---

[١]- نسبه سيبويه إلى رجل من قيس عيلان، انظر : *الكتاب*، ١/١٧٠ .

[٢]- وردت في الكتاب (وَفْضَةٍ)، انظر: *الكتاب* : ١/١٧١ .

[٣]- الفراء، *معاني القرآن* ، ١/٣٤٦ ، وانظر: سيبويه، *الكتاب*، ١/١٧٤-١٧٥ .

[٤]- العكبري، *إملاء ما منّ به الرحمن*، ١/٢٥٤ .

لـــ (سكنا)، أما إذا لم تضفه إضافة حقيقية، وهو ما عبر عنه بـــ (إذا لم تعرفه)، فعندها يكـــون (الليل) منصوباً في المعنى، كمفعول أول لجعل، و(سكنا) مفعولاً ثانياً، وقاس عليه (حسبانا).

ويشير ابن خالويه إلى أنه من أثبت الألف في (جعل)، وخفض (الليل) ولفظ (فاعل) علـــى مثله، وأضاف بمعنى ما قد مضى وثبت، ويرى الأحسن والأشهر، ومن حذفها ونصب (الليل) جعله فعلاً ماضياً وعطفه على (فاعل) معنى لا لفظاً، كما عطفت العرب اسم الفاعل على الماضـــي لأنـــه بمعناه [١].

والخلاصة إذا ما كان (فالق) نعتاً لاسم الجلالة فهو معرفة، ومن ثم لا يجوز فيه التنـــوين، وإذا كان الله تعالى هو فالق صبح كل يوم وخالقه، فإن اسم الفاعل في هذه الآية يدل على الاستمرار، أي يشتمل كل الأزمنة، مما يثبت أن الإضافة محضة، حقيقية بدلالة القرينة [٢].

وفي قوله تعالى: ﴿ **لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ** ﴾ [المائدة: ٧٣] جاء اسم الفاعل (ثالث) مشتقاً من أسماء العدد، وهو غير عامل ؛ لأنه بمعنى أحد، وأحد لا يعمل عمل اسم الفاعـــل، فثالث ثلاثة بمعنى أحد ثلاثة، ومثله قوله تعالى: ﴿ **ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ** ﴾ [التوبة: ٤٠]، أي أحد اثنين، وإذا ما كان كذلك، فهو مضاف إلى ما بعده إضافة محضة، ولا يجوز غير الإضافة، وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة [٣].

ويذهب المتأخرون مـــن النحـــاة إلى أن (فاعـــل) مـــن أسمـــاء العـــدد، إذا كـــان بمعـــنى (بعض)، فلا يعمل، وإذا كان بمعنى (مصير) فيعمل [٤]. يعني هذا أنك إذا قلت: هذا ثالـــث ثلاثـــة، فقد عنيت هذا واحد من ثلاثة، فجئت بها بمعنى (بعض)، أما إذا قلت: هذا ثالث اثـــنين فخـــلاف الأول، إنما معناه هذا الذي جاء إلى اثنين، فثلثها بمعنى صيّرها ثلاثة، فمعناه الفعل.

---

[١] - ابن خالويه، *الحجة في القراءات السبع*، ص١٤٦ .

[٢] - الزجاج، *إعراب القرآن*، ١٦٢/١ .

[٣] - سيبويه، *الكتاب*، ٥٥٩/٣ . وينظر: الفراء، *معاني القرآن*، ٣١٧/١ .

[٤] - المبرد، *المقتضب*، ١٨٢/٢ الهامش .

يقول الفراء: " يكون مضافاً ولا يجوز التنوين في (ثالث)، فتنصب الثلاثة، وكذلك لو قلت: واحد من اثنين لجاز أن يقول: أنت ثالث اثنين بالإضافة وبالتنوين ونصب الاثنين، وكذلك لو قلت: أنت رابع ثلاثة جاز ذلك ؛ لأنه فعل واقع " [١].

ب- المضاف إلى الضمير:

اختلف النحاة في مسألة الضمير المتصل باسم الفاعل العامل في فئتين:

- فئة ــ وعلى رأسها سيبويه ــ تذهب إلى أن الضمير محمول على الظاهر، أي هو كالاسم الظاهر، وعلى ذلك يكون مجروراً بإضافة الوصف إليه [٢]. يقول سيبويه: " وإذا قلت: هم الضاربون، وهما الضارباك، فالوجه فيه الجر ؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر، كان الوجه الجر" [٣].

- وفئة ــ وعلى رأسها الأخفش ــ تذهب إلى أن الضمير في موضع نصب على المفعولية، وحذفت النون والتنوين للتخفيف أو للطافة الضمير كما يقولون [٤]، والصفات ــ ومنها اسم الفاعل ــ لا تضاف إلى الفاعلين؛ لأنها هي في المعنى والشيء لا يضاف إلى نفسه، وإنما يضاف إلى مفعوله، لأنه غيره[٥].

وذهب عباس حسن من المحدثين مذهب سيبويه وأتباعه، واستحسن ذلك دفعاً للبس والغموض على حد تعبيره [٦]. بينما وقف محمد حسن عواد ــ من المحدثين كذلك ــ موقفاً وسطاً، ورأى أن الضمير يتجاذبه النصب والجر، فتارة يكون في موضع نصب، وتارة يكون في موضع جر بدليل عمل اسم الفاعل وعدمه، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً** ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ** ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، فنصب (إماماً، وأهلك) دليل على أن الضمير

---

[١] - الفراء، *معاني القرآن*، ١/٣١٧ .

[٢] - سيبويه، *الكتاب*، ١/١٨٧ .

[٣] - *المصدر نفسه*، ١،١٨٧ .

[٤] - الزجاج، *إعراب القرآن*، ١/١٦٣ .

[٥] - ابن يعيش، *شرح المفصل*، ٢/١٢٠ .

[٦] - حسن عباس، *النحو الوافي*، ٣/٢٥٤-٢٥٦ .

في موضع نصب، ولا جدوى من القول بتقدير فعل هو الذي عمل النصب هنا؛ لأن الأصل عدم التقدير إلا إذا دعت الضرورة إليه [١].

وقد ورد مضافاً إلى الضمير خمس عشرة مرة:

- خمس في سورة البقرة:

﴿ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ ﴾ [٥٤].

﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [١٤٨].

﴿ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ﴾ [٢٤٩].

﴿ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ﴾ [٢٦٧].

- وأربع في سورة آل عمران:

﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٥٥].

﴿ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ ﴾ [٧٢].

- وواحدة في سورة النساء: ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ [١٤٢].

- وثلاث في سورة المائدة:

﴿ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى وَالِدَتِكَ ﴾ [١١٠].

﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [١١٤].

﴿ قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾ [١١٥].

- واثنتين في سورة الأنعام:

﴿ وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾ [١٢٠].

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [١٢٣].

ففي قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥].

[١] - العبادي، *رسالة في اسم الفاعل*، ص٤٩-٥٠ .

ثلاثة من أسماء الفاعلين أضيفت إلى الضمير، ما دامت من أفعال متعدية، فإن الإضافة هنا ـــ على رأي الأخفش وأتباعه ـــ لفظية ؛ لأنها من إضافة الصفة إلى معمولها، فهي تشبه الفعل المضارع، ويراد بها الاستقبال [١].

وقد ألحق بكلمة (رافعك) ظرف يفيد زمن المستقبل، الممتد إلى يوم القيامة، أي إن صيغة (فاعل) هنا تدل على ثبوت الحدث الممتد إلى النهاية، ومن ثم فالصيغ في الآية لا تدل بذاتها على زمن نحوي، ولهذا احتاجت إلى ظرف يعين زمن الحدث الكامن فيها، خلافاً للفعل الذي يدل على الزمن من دون ظرف.

جاء عن بعض المفسرين أن في الآية تقديماً وتأخيراً، والمعنى: إني رافعك إليّ، ومطهرك من الذين كفروا، ومتوفيك بعد إنزالي إياك في الدنيا، وقد لا يكون هناك تقديم ولا تأخير، فيكون معنى متوفيك عندئذ: قابضك من بينهم، ورافعك إلى السماء من غير موت [٢].

وقيل: الواو للجمع، ولا فرق بين التقديم والتأخير [٣]، والآية بشارة لعيسى عليه السلام بإنجائه من سوء جوار اليهود وخبث صحبتهم ورفعه إلى السماء سالماً. وذهب الأصفهاني إلى أن التوفي في هذه الآية توفي رفعة، واختصاص لا توفي موت، وقال ابن عباس: توفي موت لأنه أماته ثم أحياه [٤].

وفي قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ** ﴾ [النساء: ١٤٢]، أضيف اسم الفاعل هنا إلى مفعوله ؛ لأنه من متعد، وقد عرضنا لآراء النحاة والمفسرين في هذا، إلا أن ما يلفت الانتباه في هذه الآية ظاهرة من الظواهر البلاغية هي (الالتفات)، فقد تحول الأسلوب من صيغة المضارع (يخادعون) إلى صيغة اسم الفاعل (خادعهم)، وقد أدى دوره في إلجام المنافقين وتبكيتهم، وفضح نواياهم التي ظنوا أنهم قد نجحوا بها في خداع المؤمنين، وقد سمى الله تعالى جزاءهم خداعاً بطريقة المشاكلة ؛ لأن وبال خداعهم راجع عليهم [٥].

---

[١] - ينظر: العكبري، *الإملاء*، ١/١٣٦-١٣٧ .

[٢] - الفراء، *معاني القرآن*، ١/٢١٩ .

[٣] - العكبري، *الإملاء*، ١/١٣٧ .

[٤] - الأصفهاني، *مفردات في غريب القرآن*، كتاب الواو، ص٥٢٩ .

[٥] - الزمخشري، *الكشاف*، ١/٥٣٧ .

وما يلفت الانتباه أيضاً أن هذا العدول من المضارع إلى اسم الفاعل، صاحبه عدول آخر في الصيغة نفسها، وهو مجيء اسم الفاعل من (خدع) المجرد لا من (خادع) المزيد فيه، الدال على المفاعلة، وهو الذي يقتضيه الظاهر السياقي بدليل مجيء المضارع منه (أي من خادع)، وفي هذا دلالة على أن المنافقين يتربصون الدوائر بالمؤمنين، ويتفننون في محاولات الخداع، وهم المخدوعون في الحقيقة لو كانوا يعقلون، وهو ما أكدته آية أخرى في الآية التاسعة من سورة البقرة في شأن هؤلاء المنافقين، وهي قوله تعالى: ﴿ **يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ** ﴾، وقرأ مسلمة بن عبد الله النحوي (خادعهم) بإسكان العين تخفيفاً، لثقل الانتقال من كسر إلى ضم [١].

الخاتمة

وختاماً، فقد أسفرت هذه الدراسة عن بعض النتائج لعل أهمها:

١ - أن الربع الأول من القرآن الكريم شمل كل صور اسم الفاعل المعروفة في العربية، فجاء:
- مقترناً بـ (أل).
- رافعاً لما بعده.
- ناصباً لما بعده.
- مضافاً:

أ- إلى الاسم الظاهر.

ب- إلى الضمير.

وقد بينا مواقف العلماء وآراءهم في هذه الصور، ورجحنا ما نطمئن إليه منها.

٢ - أن المتعدي لا يرجع إلى مادة الفعل المشتق منه، وإنما يعود إلى معنى البناء أو التركيب الذي يتضمن مشتقاً من فعل متعدٍ.

٣ - أن اسم الفاعل في اللغة العربية يترع إلى الإضافة، في المستوى النحوي، ليحقق نشاطاً اسمياً في بنيته، طابق ما تدل عليه من ثبوت صفة الفاعل، بغض النظر عن الزمن الذي يشير إليه سياقه [٢].

---

[١] - طبل، حسن، *أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية*، ص١٠٧ .

[٢] ينظر: الجواري، عبد الستار، *نحو القرآن*، ص٧٨ .

وهو ما يفسر غلبة مجيئه مضافاً في الربع الأول موضوع الدراسة، اثنتين وأربعين مرة من أصل أربع وخمسين، وهي عدد وروده عاملاً.

إذا ما كان اسم الفاعل والفعل المضارع مختلفين وضعاً فلا مسوغ لحمل الأول على الثاني، لأنه لا يشبهه لفظاً ولا معنى، وكل ما بينهما من مشابهة قائم على العمل، والعمل تسببه رائحة الفعل لا معنى الفعل.

المصادر والمراجع

- *القرآن الكريم* .

١ - الأستراباذي،رضي الدين، *شرح الكافية*، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥.

٢ - الأصفهاني، أبو القاسم الحسين المعروف بالراغب، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق وضبط محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣ - الألوسي، شهاب الدين، *روح المعاني*، مطبعة إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة،(د.ت) .

٤ - الأندلسي، أبو حيان، *تفسير البحر المحيط*، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت، ١٩٨٣ .

٥- الجرجاني، عبد القاهر، *دلائل الإعجاز*، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨.

٦- ابن جني، أبو الفتح عثمان، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م .

٧- الجواري، عبد الستار، *نحو القرآن*، مطبعة المجمع العراقي، بغداد، ١٩٧٤.

٨- حسان، تمام، *اللغة العربية معناها ومبناها*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، القاهرة، ١٩٧٩ .

٩- حسن، عباس، *النحو الوافي*، دار المعارف، ط٦، القاهرة، ١٩٨١.

١٠- الحلبي، السمين، *الدر المصون*، تحقيق عادل عبد الموجود وزميليه، ط دار الكتب العلمية، د.ت .

١١- ابن خالويه، *الحجة في القراءات السبع*، تحقيق وشرح عبد العال الكريم، دار الشروق، ط٣ ، ١٩٧٩ .

١٢- الزجاج، *إعراب القرآن*، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ط٢، بيروت، ١٩٨٢.

١٣- الزركشي، *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ط٢، بيروت، ١٩٧٢.

١٤- الزعبلاوي، صلاح الدين، *مع النحاة*، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٢.

١٥- الزمخشري، *الكشاف*، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).

١٦- سلوم، تامر، *نظرية اللغة والجمال في النقد العربي*، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط١، سوريا – اللاذقية، ١٩٨٣.

١٧- سيبويه، *الكتاب*، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط٣، بيروت، ١٩٨٣.

١٨- الصابوني، محمد علي، *صفوة التفاسير*، مكة المكرمة، د.ط، د.ت.

١٩- طبل، حسن، *أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية*، دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٠ .

٢٠- ظفر، جميل أحمد، *النحو القرآني*، قواعد وشواهد، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مطابع الصف بمكة، ١٩٨٨.

٢١- العبادي، الإمام أحمد بن قاسم، *رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة*، تحقيق محمد حسن عواد، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط١، (د.ت) .

٢٢- عضيمة، محمد عبد الخالق، *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، مطبعة حسان، ومطبعة السعادة، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٢.

٢٣- العكبري، *إملاء ما منّ به الرحمن*، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٧٩ .

٢٤- الفراء، *معاني القرآن*، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار الكتب، ط١، القاهرة، ١٩٥٥.

٢٥- القرطبي، *الجامع لأحكام القرآن*، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

٢٦- المبرد، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،(د.ت).

٢٧- المخزومي، مهدي، *في النحو العربي قواعد وتطبيق*، دار الرائد العربي، ط٢، بيروت، ١٩٨٦.

٢٨- المطلبي، مالك، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

٢٩- ابن هشام، *شرح شذور الذهب*، تحقيق محمد محيي عبد الحميد، توزيع دار الأنصار، ط١٥، القاهرة، ١٩٧٨.

٣٠- ابن يعيش، *شرح المفصل*، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة،(د.ت).